2021
الميزانية
العامة للدولة

دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م

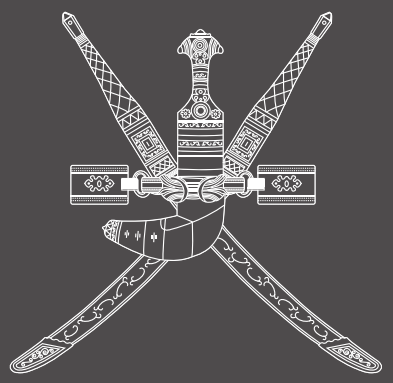

2021

الميزانية العامة للدولة

ميزانية الأساس

"كما إننا سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل بما يضمن خفض المديونية وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها لانتهاج إدارة كفؤة وفاعلة تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياتها"

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق
سلطـان عمـان

فهرس المحتويات

المقدمة	09
كلمة الوزارة	10
مصطلحات ومفاهيم	12
الملخص التنفيذي	14
التطورات الاقتصادية والمالية خلال عام 2020م	17
• التطورات العالمية	18
• التطورات المحلية	21
الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة	42
التوجهات الحكومية لعام 2021م	46
الميزانية العامة للدولة لعام 2021م	64
الخاتمة	66

المقدمة

يستعرض دليل الميزانية العامة للدولة (ميزانية الأساس) الأداء المالي للميزانية للسنة المالية 2020م وأهم ملامح وتقديرات ميزانية السنة المالية 2021 م، وذلك في ضوء صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (2021/2) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م.

وقد تم إعداد تقديرات (ميزانية الأساس) لعام 2021م في ظل استمرار التحديات المالية والاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستمرار انخفاض أسعار النفط، إلى جانب اتفاق مجموعة أوبك بلس بخفض كميات الإنتاج في ظل تراجع معدلات النمو العالمية ومعدلات الطلب على النفط، وغيرها من التحديات الجيوسياسية والتجارية.

وفي ظل هذه العوامل، تأثرت السلطنة بهذه التداعيات المباشرة وغير المباشرة، المتمثلة بانخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة العجز المالي، وتأثر ميزان المدفوعات وتحقيق عجز مالي سالب.

وفي ضوء هذه المعطيات اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات المالية التي أسهمت في تحفيز النشاط الاقتصادي خلال عام 2020م وفي تقليل حدة الآثار الاقتصادية خاصة تلك التي نجمَت عن فيروس كورونا (كوفيد-19) كما اتخذت بعض الإجراءات المالية لضبط معدلات الإنفاق العام وإدارة السيولة النقدية وذلك وفقًا للأولويات.

كلمة الوزارة

تعد الميزانية العامة للسلطنة لعام 2021م، "ميزانية الأساس" تمهيدا للخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م)، إلى جانب الانطلاق في تنفيذ الرؤية الوطنية (عمان 2040)، بقيادة ملهمة من قبل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – أعزّه الله -، حيث تم إعداد الميزانية لعام 2021م بما يتوافق مع الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة وتحقيق الأولويات الوطنية والمستهدفات الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية القائمة على زيادة الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وذلك عبر تمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين القطاع الخاص للقيام بدوره الأساسي في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل .

لقد تطلب تحقيق التوازن المالي العمل على تغيير إستراتيجية التعامل مع الأوضاع الجديدة، في ضوء توجُّه حكومتنا الرشيدة نحو اتخاذ مزيد من إجراءات تقليل النفقات؛ فصدرت في سبيل ذلك منشورات مالية تعجِّل خطط خفض الإنفاق العام، وتزيد كفاءته وترفع مستوى الإيرادات غير النفطية من خلال مراجعة الرسوم والضرائب، وحوكمة الشركات الحكومية عبر تحويلها إلى جهاز الاستثمار العماني، وضبط الانفاق فيها، إلى جانب تعزيز نظم الرقابة المالية...وصولا إلى المباركة السامية من لدن المقام السامي لمولانا المعظم -حفظه الله ورعاه- باعتماد برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى 2020-2024.

وقد عملت خطة التوازن المالي متوسطة المدى على إعادة هيكلة السيناريوهات المالية المُحتملة؛ بهدف التحكم في الوضع المالي الناجم عن انخفاض أسعار

النفط، وارتفاع معدلات العجز السنوية، والمديونية العامة للدولة، ووضع الخطط والإجراءات المناسبة؛ من أجل إدارة المخاطر المرتبطة بها، ومن ثمَّ تجاوز التحديات المالية والعجز المالي المزدوج في الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات.. كلُّ ذلك بناءً على خمسة محاور أساسية؛ تتمثل في: دعم النمو الاقتصادي، وتنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، وترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، إضافة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ورفع كفاءة الإدارة المالية العامة. وهو ما كان حريًّا بفريق إعداد مشروع ميزانية الدولة للعام **2020** أن يضعوه بعين الاعتبار؛ لا سيما في ضوء ما توافرت عليه الخطة من مبادرات أُعلن بعضها خلال العام المنصرم، بينما نترقب ما سيُعلن عنه لاحقا على امتداد فترة تنفيذ الخطة، إذ المستهدف الأساس أن يقود تطبيق خطة التوازن المالي بنهاية العام **2024**م إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة ليصل إلى **1,7%** من الناتج المحلي الإجمالي.

وتهدف الميزانية العامة للسلطنة هذا العام على تحديد سقف للموازنة لكل جهة بحيث لا تتعدى الموازنة المعدلة في **2020**م، بالإضافة إلى الاستمرار في تطبيق الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته، وتحقيق المرحلة الأولى من الإجراءات المالية نحو تحقيق الاستدامة المالية، إلى جانب السيطرة على العجز والمحافظة على مساره النزولي، واستكمال التحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء، والبحث عن وسائل مبتكرة لتمويل بعض المشاريع والخدمات الحكومية.

وإننا إذْ نُثمِّن الجهود المبذولة في إصدار الميزانية العامة للسلطنة للعام **2021**م، فإننا نُؤكد على ضرورة تضافر جهود جميع الجهات المختصة بمختلف قطاعاتها، إلى جانب تعميق مستويات الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص؛ بما يُعين على تعبيد مسارات تضمن وصولا سَلِسًا لبلادنا إلى مصاف دول العالم المتقدم، وفق أولويات، ومَحاور، ومرتكزات، وأهداف رؤية عُمان المستقبلية **2040**.

سلطان بن سالم الحبسي
وزيــر الماليـــة

مصطلحات ومفاهيم

رؤية عُمان 2040: هي المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة خلال الفترة من 2021- 2040م.

الخطة الخمسيّة العاشرة (2021- 2025م): خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة في إطار رؤية عمان 2040، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

خطة توازن المالي: خطة حكومية متوسطة المدى (2020-2024م) تتضمن مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة للوصول بالوضع المالي في السلطنة إلى مستويات الاستدامة مع الحفاظ على جاذبية السلطنة للاستثمار.

الميزانية العامة: هي وثيقة تُعدها الحكومة سنوياً وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

الإنفاق: كل ما يتم إنفاقه من قبل الوحدات الحكومية المدنية والعسكرية بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

النفقات الرأسمالية: النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة.

النفقات الجارية: النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

النفقات الإنمائية: النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

الإيرادات: المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الدين العام: الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل:

السندات: أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاستقراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.

الصكوك: أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

عجز الميزانية: هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويحدث العجز عندما يكون معدل الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات.

فائض الميزانية: هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

الحساب الختامي: بيان عن الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المنصرمة.

الميزان التجاري: الفرق بين قيمة الصادرات خلال فترة ما وبين قيمة الواردات، وكلما ارتفعت قيمته عن الصفر دل ذلك على أن الصادرات أكثر من الواردات.

الاستثمار الأجنبي المباشر: هو استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر وتطبق نسبة (10%) أو أكثر في ملكية الحقوق حتى يمكن وصف الاستثمار على انه استثمار أجنبي مباشر.

التضخم: مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوبًا إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.

ضريبة القيمة المضافة: ضريبة غير مباشرة على معظم السلع وتُفرض على القيمة المضافة للعمليات التجارية، أي الفرق بين الثمن النهائي للسلعة وتكلفة المواد والخدمات الداخلية.

الضريبة الانتقائية: الضريبة التي تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة.

التصنيف الائتماني: تقييم تجريه بعض الوكالات التجارية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة بناء على بياناتها المالية وتسديدها لديونها في الماضي.

الملخص التنفيذي

تم إعداد الميزانية العامة للدولة لعام 2021م وفق المستهدفات الرئيسية للخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م) و (رؤية عُمان 2040)، والإجراءات الحكومية التي باركها مولانا جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - والتي ترمي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض الإنفاق العام للوصول إلى الاستدامة المالية للدولة ولتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، ومستهدفات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

وقد اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات المالية والاقتصادية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) والانخفاض المستمر في أسعار النفط، والتي من شأنها تخفيف العبء على الإنفاق الحكومي، ومن بين هذه الإجراءات: خفض الموازنات المعتمدة للجهات المدنية والعسكرية والأمنية بنسبة (10%) وخفض السيولة المعتمدة للميزانية الإنمائية بنسبة (10%)، وخفض المصروفات التشغيلية والإدارية للشركات الحكومية بنسبة لا تقل عن (10%)، وتوسيع الوعاء الضريبي للضريبة الانتقائية وغيرها.

ونتيجة للمبادرات المالية والاقتصادية التي تم تنفيذها في عام 2020م، وجهود برامج التنويع الاقتصادي والمبادرات التي سيتم العمل بها في عام 2021م، فإنه من المتوقع أن يتراجع الإنفاق الحكومي إلى نحو (10.88) مليار ريال عماني في عام 2021م منخفضا بنسبة (14%) عن الإنفاق المتوقع حتى نهاية عام 2020م والذي بلغ (12.66) مليار ريال عماني، ومن المتوقع كذلك خلال عام 2021م أن يرتفع إجمالي الإيرادات الحكومية إلى نحو (8.6) مليار ريال عماني، على أساس سعر متوقع للنفط بـ (45) دولارًا أمريكيا للبرميل في المتوسط، لتشكّل نسبة الزيادة في الإيرادات (2%) مقارنة مع ميزانية عام 2020م.

ومن المقدّر أن يبلغ عجز ميزانية عام 2021م نحو (2.2) مليار ريال عماني، أي بما يعادل (8%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المخطط أن يتم تمويل (1.6) مليار ريال من العجز أي بنسبة (73%) من الاقتراض الخارجي والمحلي، فيما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (600) مليون ريال عبر السحب من الاحتياطيات. ويتوقع أن يبلغ رصيد الدَّين العام نحو (21.7) مليار ريال عماني بنهاية عام 2021م، ويشكل الاقتراض الخارجي ما نسبته (76%) من إجمالي الدين العام.

وستستمر الحكومة في استكمال البنية الأساسية الداعمة لتحفيز النمو الاقتصادي، وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية والإنتاجية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق وتقديم الخدمات.

تقديرات ميزانية عام 2021م (مليار ريال عُماني)

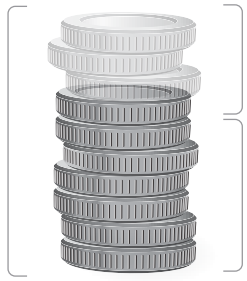

	2020	2021	نسبة التغير
الإيرادات	8.46	8.64	٪2
الإنفاق	12.66	10.88	(٪14)
العجز	(4.19)	(2.24)	(٪47)

الإنفاق الاستثماري لعام 2021م

الاستثمار المحلي لجهاز الاستثمار العماني

شركة تنمية طاقة عمان

الوزارات والوحدات المدنية

الإجمالي: 5.1 مليار ريال عماني

التـــطـــورات الاقتصـــاديـــة
والمالية خلال عام 2020م

الاقتصاد العالمي

أوضح تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في شهر أكتوبر 2020م انكماشات النمو العالمي لهذا العام بنسبة تبلغ (4.4%)؛ وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة (5.8%) كما يقدر انكماش اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة (4.3%). وقد تراجع النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة (3.3%)، وبنسبة (5%) لاقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وحول التوقعات لعام 2021م أشار صندوق النقد الدولي في تقريره أنه من المحتمل حدوث انتعاش معتدل في عام 2021م ليصل نمو الاقتصاد العالمي إلى (5.2%).

1- توقعات النمو الاقتصادي العالمي

المؤسسة	2020م	2021م
صندوق النقد الدولي	4.4-	5.2
البنك الدولي	5.2-	4.2
الأمم المتحدة	3.2-	4.2
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	4.2-	4.2

2- توقعات النمو في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

المؤسسة	2020م	2021م
صندوق النقد الدولي	5.0-	3.2
البنك الدولي	4.2-	2.3

كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن العالم قد خسر (3.7) تريليون دولار نتيجة لانتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو (83.8) تريليون دولار في عام 2020م، في حين بلغ (87.6) تريليون دولار في 2019 م، في الوقت ذاته تشير التوقعات بأن الناتج المحلي العالمي سيرتفع إلى (91) تريليون دولار في 2021م، وبهذا سيتم تعويض الخسارة.

الرسم البياني أدناه يوضح توقعات صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي/ أكتوبر 2020م) لمعدل النمو الاقتصادي العالمي لاقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة:

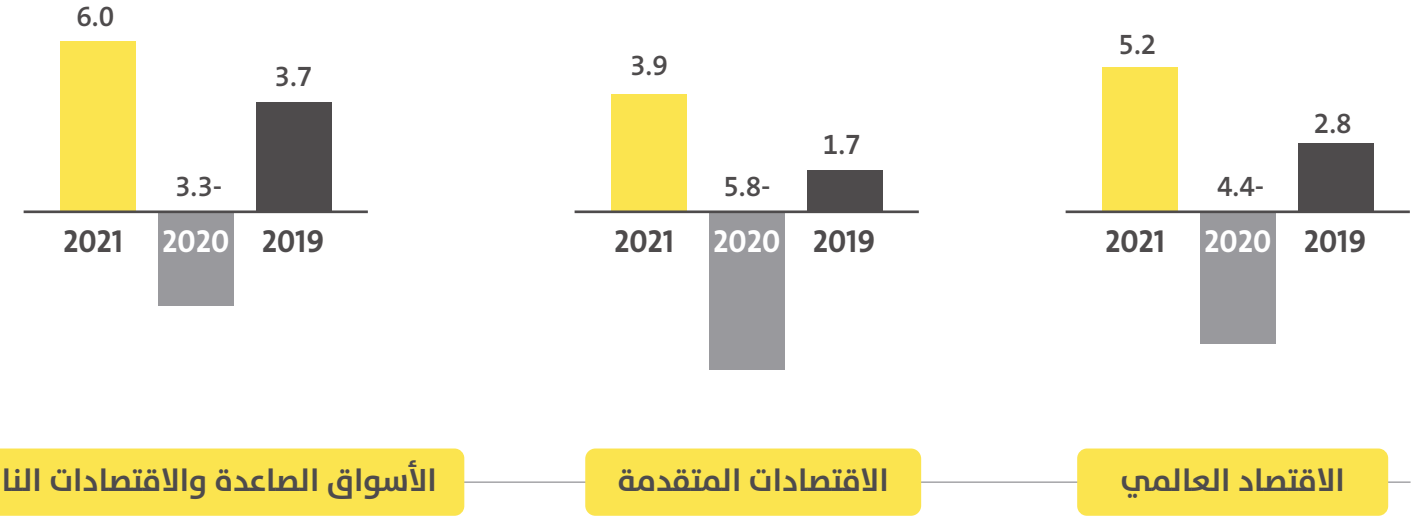

تشير التوقعات وفقاً لصندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم لعام 2020م في الدول المتقدمة سيبلغ نحو (0.8%) مقارنة مع (1.4%) في عام 2019م، على أن يبلغ نحو (1.6%) في عام 2021م، وسينخفض معدل التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية في عام 2020م إلى (5%) مع توقعات باستمرار انخفاضه ليصل إلى (4.7%) في عـام 2021م.

أما بشأن أسعار النفط العالمية فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2020م؛ نتيجة انخفاض الطلب على النفط جراء حالة الإغلاق العام والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، وحول توقعات أسواق النفط العالمية لعام 2021م فتشير التقارير إلى احتمالية التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي وتحسن معدل نمو الطلب على النفط مما سيؤدي إلى تحسن الأسعار.

3- توقعات المؤسسات الدولية اتجاه أسعار النفط (خام برنت)

المنظمة الدولية	تاريخ التوقع	السعر المتوقع	
		2020م	2021م
صندوق النقد الدولي (IMF)	أكتوبر 2020	41.7	46.7
FITCH	سبتمبر 2020	41.0	45.0
البنك الدولي (WORLD BANK)	أكتوبر 2020	41	44
إدارة معلومات الطاقة (EIA)	ديسمبر 2020	41.43	48.53
ENERGY ASPECTS	أكتوبر 2020	44.0	58.0
REUTERS OIL POLL	أكتوبر 2020	42.45	49.76
FUTURES MARKETS	نوفمبر 2020	40.1	49.6

التطورات المحلية

مع انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) عالمياً، وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط والتي بدورها أثرت على الاقتصاد المحلي، أدى هذا الأمر إلى اتخاذ السلطنة مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة والتقليل من انتشارها من ذلك أن اتُّخذت مجموعة من الإجراءات منها:

إغلاق المنافذ والحدود البرية والجوية والبحرية.

الحظر الجزئي وإغلاق جميع الأماكن العامة وبعض المحلات التجارية.

خفض نسبة حضور الموظفين إلى مقرات العمل.

وقد انعكست آثار هذه الإجراءات سلبياً على النشاط الاقتصادي والمالية العامة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2020م انخفاضا بنسبة (13.4%) مسجلا ما قيمته (12.3) مليار ريال عماني مقارنة بنحو (14.1) مليار عماني بنهاية الربع الثاني من عام 2019م وفق ما أشارت إليه البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ويعزى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو (20%) أي بمليار ريال عماني لتسجل (4.1) مليار ريال عماني بنهاية الربع الثاني من عام 2020م، إضافة إلى انخفاض إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة (9.9%) مسجلة (8.7) مليار ريال عماني.

ووفقاً لتقديرات وزارة الاقتصاد فإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية عام 2020م، نحو (24.7) مليار ريال عماني.

ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة قطاعات التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (النفطي / غير النفطي) وفق بيانات وزارة الاقتصاد

البيان	2019م	2020م	2021م
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	0.8-	4.3-	2.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي %	0.2	1.7-	1.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي %	0.4	5.6-	2.9
متوسط سعر النفط (دولار/ برميل)	65	47.6	45

من جانب آخر، أكّد معهد التمويل الدولي في أكتوبر أن السلطنة تحرز تقدمًا كبيرًا في الإجراءات المالية والتحسينات الهيكلية التي ستساعد في التقليل من تأثير جائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد، إضافة إلى إظهارها استجابةً مالية قوية للحفاظ على مرونة الاقتصاد خلال الأزمة الحالية.

ووفقاً لتوقعات البنك الدولي في تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في شهر يونيو من عام 2020م، إلى أن الناتج المحلي للسلطنة سينكمش بنسبة (4%) خلال العام 2020م، وسيعاود النمو بنسبة (2%) خلال العام 2021م، وسيكون الأعلى خلال السنوات الخمس الأخيرة. حيث سجَّلت السلطنة خلال السنوات الثلاثة الماضية نموًا بلغ (0.3%) عام 2017م، و(1.8%) عام 2018م، و(0.5%) عام 2019م.

في حين تشير بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر أكتوبر 2020م إلى استمرار تراجع النمو بنحو (10%) في عام 2020م، مع توقع استمرار تراجع النمو في عام 2021م بنسبة (0.5%)، بينما تشير توقعات السلطنة ممثلة في وزارة الاقتصاد إلى إمكانية ارتفاعه بنسبة (2.3%) في عام 2021م، ويعزى هذا التباين في التوقعات إلى افتراض وجود اختلاف في البيانات الفعلية لحجم الانتاج اليومي من النفط، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الاجمالي النفطي.

وتسعى السلطنة إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في ضوء تطوير البنية التشريعية الداعمة للاستثمار، حيث شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة نحو (15.1) مليار ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2020م وفقا لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد من المتوقع أن ينخفض مستوى التضخم خلال عام 2020م بنسبة (0.8%) وارتفاعه خلال عام 2021م بنسبة (3.8%).

وعلى مستوى أداء القطاع المصرفي تشير البيانات الصادرة من البنك المركزي العُماني إلى ارتفاع احتياطيات البنك من العملة الأجنبية بنسبة (8.1%) لتصل إلى (6.8) مليار ريال عُماني في نهاية أكتوبر 2020م مقارنة مع (6.3) مليار ريال عُماني في الفترة المماثلة من عام 2019م، وفيما يخص مؤشرات القروض والودائع، فقد ارتفع إجمالي القروض والتمويل بنسبة (2.2%) ليصل إلى نحو (26.4) مليار ريال عُماني والودائع بنسبة (3.4%) ليصل إلى (24) مليار ريال عُماني مع نهاية أكتوبر 2020م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019م.

من جهة أخرى، بلغ فائض الميزان التجاري للسلطنة بنهاية الربع الثالث من عام 2020م، حوالي (2.7) مليار ريال عُماني منخفضا بنسبة (38 %) عن الفترة المماثلة من عام 2019م، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع قيمة الصادرات السلعية حيث بلغت (8.7) مليار ريال عماني منخفضة بنسبة (21.5%) عن الفترة المماثلة في عام 2019م، كما انخفضت قيمة الواردات السلعية بنحو (11%) بنهاية الربع الثالث من العام 2020م لتبلغ نحو (6.0) مليار ريال عماني مقارنة بنحو (6.8) مليار ريال عماني بنهاية الربع المماثل من عام 2019م.

وقد أغلق مؤشر سوق مسقط حتى نهاية نوفمبر 2020م عند مستوى 3643.5 نقطة، فيما بلغت القيمة السوقية (20.42) مليار ريال عُماني حتى نهاية نوفمبر 2020م.

التصنيف الائتماني للسلطنة

قامت وكالات التصنيف الائتماني الثلاثة الموضحة في البيان أدناه بتخفيض التصنيف الائتماني للسلطنة خلال الفترة (من عام 2014م إلى أكتوبر 2020م) من الفئة الاستثمارية الآمنة في عام 2014م إلى مستوى الاستثمار عالي المخاطر في عام 2020م؛ وتعود أسباب تخفيض التصنيف إلى انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على استمرار عجز الميزانية في السنوات الست الماضية وارتفاع المديونية لمستويات قياسية، إضافة إلى استمرار التأثيرات المتوقعة من تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) على الوضع المالي للسلطنة.

البيان التالي يوضح تطور التصنيف الائتماني للسلطنة التي أصدرته مؤسسات التصنيف الدولية خلال الفترة (2014 - أكتوبر 2020م) :

مؤسسة التصنيف	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
موديز	A1	A1	BAA1	BAA2	BAA3	BA1	BA3
ستاندرد آند بورز	A	BBB+	BBB-	BB	BB	BB	B+
فيتش	—	—	—	BBB-	BB+	BB+	BB-

وتعمل الحكومة وفق خطة التوازن المالي على استهداف تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة عبر تحقيق النتائج المستهدفة لخفض الدين العام والعجز المالي السنوي لمستويات آمنة وقابلة للاستدامة.

المبادرات والإجراءات الحكومية للاستدامة المالية والتحفيز الاقتصادي

في ظل التغيرات التي شهدتها السلطنة خلال عام 2020م على المستوى الإداري والاقتصادي والمالي، أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات والإجراءات لتحفيز الاقتصاد والحفاظ على الاستدامة المالية بما يتماشى مع توجهات رؤية (عمان 2040) وخطتها الخمسية العاشرة.

كما أصدرت وزارة الاقتصاد قرارا وزاريا رقم (148/ 2020) بشأن تشكيل فريق عمل لوضع السياسات والبرامج الداعمة لتحفيز الاقتصاد الوطني، ويتولى فريق العمل على اقتراح سياسات وبرامج اقتصادية تعمل على تحفيز نشاط الاقتصاد الوطني في ظل تحديات وتداعيات جائحة (كوفيد-19).

1- إعادة هيكلة الجهاز الإداري

شكلت منهجية إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة نقلة استراتيجية هامة لترجمة مسار التغيير المنشود لمستقبل عمان إلى واقع ملموس فجاءت متماشية مع المرتكزات التي وضعتها (رؤية عمان 2040) للجهاز الإداري القائمة على ترشيق حجم الجهاز الحكومي بمكوناته المختلفة بصورة تضمن إلغاء الازدواجية والتداخل والتكرار في المهام والاختصاصات وتوحيد الجهود والإجراءات الحكومية بما يسهم في تسريع عجلة التنمية. وبناء عليه فقد تم دمج الوزارات والمؤسسات الحكومية وتعديل هياكلها التنظيمية والإدارية واختصاصاتها نحو تلبية متطلبات المرحلة القادمة.

حيث تم إلغاء (5) مجالس وإحالة اختصاصاتها إلى مجلس الوزراء واستحداث مجلس جديد باسم مجلس شؤون المحافظات.

فضلا عن دمج (10) وزارات وتعديل مسميات (6) وزارات، وذلك نتيجة إضافة قطاعات إليها من وزارات أخرى أو إلغاء بعض الهيئات والمؤسسات ونقل اختصاصاتها إليها. ولتأصيل مبدأ التكامل المتفق والمنسجم مع أولويات (رؤية عمان 2040) تم إعادة تشكيل مجلس الوزراء ليتماشى الهيكل الجديد للجهاز الإداري للدولة مع ركائز حكومة جديدة لنهضة متجددة.

2- خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020- 2024م)

تهدف خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020- 2024م) التي حظيت بالمباركة السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى تحقيق الاستدامة المالية العامة، والتوازن المالي بين الإيرادات والنفقات العامة مع نهاية عام 2024م، وتهيئة الظروف المالية الداعمة لانطلاق الرؤية الوطنية (عُمان 2040). كما أن السلطنة تسعى من خلال تطبيق المبادرات والسياسات المالية إلى تجنب استمرار العجوزات المالية وتراجع التصنيف الائتماني للسلطنة والسعي لتحسينه وصولًا لتحقيق مستويات آمنة وجاذبة للاستثمار.

وقد تم الأخذ في الاعتبار عند صياغة خطة التوازن المالي أولويات (رؤية عُمان 2040)، والتي تعتبر الأولويات التالية الأكثر ارتباطا بالاستراتيجية المالية للسلطنة، وهي:

التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

الرفاه والحماية المجتمعية

وتعتمد خطة التوازن المالي متوسطة المدى على خمسة محاور أساسية، تتمثل في:

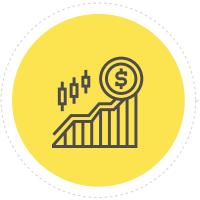

دعم النمو الاقتصادي

تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية

ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

رفع كفاءة الإدارة المالية العامة

بحيث تشتمل هذه المحاور على عدد من المبادرات التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية في الأجل المتوسط. وسيتم تطبيق هذه المبادرات خلال الفترة من 2020م إلى 2024م، ويتوقع أن تؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة بشكل تدريجي ليصل إلى أقل من (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م.

وقد دخلت بعض هذه المبادرات حيّز التنفيذ بينما سيتم تنفيذ المبادرات الأخرى حسب الأولوية والجاهزية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التدرج في تنفيذ تلك الإجراءات لمراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، مع تطوير منظومة حماية اجتماعية شاملة للفئات الأكثر تضررا من تأثير بعض السياسات المالية.

وقد بلغ إجمالي الأثر المالي للإجراءات المتخذة في خطة التوازن المالي خلال عام 2020م نحو (1.4) مليار ريال عماني، حيث بلغت الإيرادات نحو (486) مليون ريال عماني، من خلال العائد من تخصيص الشركة العمانية لنقل الكهرباء بمبلغ (478) مليون ريال عماني ومن خلال توسيع وعاء الضريبة الانتقائية.

في حين ساهمت الإجراءات في تخفيض الإنفاق في الميزانية بنحو (870) مليون ريال عماني، من خلال استقطاع نسبة (10%) من الميزانية المعتمدة للوحدات المدنية والعسكرية والأمنية، وتخفيض الإنفاق الإنمائي للوزارات المدنية ، ومن خلال تخفيض دعم الشركات الحكومية.

- **نظام التقاعد الجديد**

في إطار حرص الحكومة لتحقيق الكفاءة والاستدامة المالية لصناديق التقاعد، وفي ضوء التحديات التي تواجهها نتيجة لتعددها، عليه تم إنشاء صندوقين للتقاعد: الأول للقطاع المدني والقطاع الخاص، والثاني لمنتسبي الوحدات العسكرية والأمنية، بهدف رفع كفاءة استثماراتها وتوحيد جهودها. كما تم تعديل الحد الأدنى لسنوات الخدمة المطلوبة لاستحقاق التقاعد المبكر في جميع الأنظمة السارية ليكون (30) سنة، وسيتم العمل على وضع نظام تقاعدي موحد للقطاع العام والخاص والوحدات العسكرية والأمنية.

- **التقاعد المبكر**

في ضوء مبادرات خطة التوازن المالي فقد قامت الحكومة في عام 2020م بإحالة (70٪) من الموظفين الذين تجاوزوا (30) سنة في الخدمة وإحالة المستشارين والخبراء والمدراء المختصين في كافة الوحدات والشركات الحكومية الى التقاعد المبكر.

- **إعادة توجيه الدعم الحكومي لقطاعات الكهرباء والمياه**

تهدف مبادرة إعادة توجيه الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء والمياه إلى تعزيز كفاءة القطاعين ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وإرساء قواعد الاستدامة المالية.

وتعتمد المبادرة على منهجية التدرج في رفع تعرفة الخدمات في القطاعين مع الحرص على إبقاء الدعم الحكومي للمواطنين الذين يشملهم نظام الدعم الوطني وفق شروط ومعايير الاستحقاق، إلى جانب تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية من خلال إعادة توجيه الدعم الحكومي للأسر المستحقة. وسيتم العمل على تطبيق التعرفة الجديدة بشكل تدريجي ابتداءً من عام 2021م.

3- شركة تنمية طاقة عُمان

صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/128) بتأسيس شركة تنمية طاقة عُمان، حيث نُقلت إليها حصة الحكومة من النفط والغاز في منطقة الامتياز (6)، وسوف يتم إدارتها وفقاً للممارسات العالمية لإدارة أصول وثروات الدولة في قطاع الطاقة. وستعنى الشركة باستلام إيرادات النفط والغاز من شركة تنمية نفط عمان وتسديد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية السنوية للإنتاج، والعمل على تنمية وتوسيع القطاع وضخ المزيد من الاستثمارات لتعزيز العوائد المالية والاقتصادية للدولة.

وسيساهم استبعاد مصروفات النفط والغاز لشركة تنمية نفط عُمان من الميزانية العامة للدولة في:

1. تحقيق الاستقلال المالي للشركة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتنميتها خارج الإطار المالي للميزانية العامة للدولة
2. تحسين العجز المالي في الميزانية
3. تحسين المؤشرات المالية والتصنيف الائتماني للسلطنة
4. زيادة حجم النشاط الاقتصادي والقيمة المحلية المضافة للأنشطة النفطية
5. عكس القيمة الحقيقية لقطاع النفط والغاز

4- جهاز الاستثمار العماني

بناءً على صدور المرسوم السلطاني رقم (2020/61) بإنشاء جهاز الاستثمار العُماني، فقد تم نقل ملكية كافة الشركات والاستثمارات الحكومية من وزارة المالية إلى جهاز الاستثمار العُماني باستثناء شركة تنمية نفط عُمان. وفي ضوء نقل ملكية الشركات سيعمل الجهاز على توريد توزيعات الأرباح سنوياً للخزينة العامة للدولة.

وقد أطلق جهاز الاستثمار العماني برنامجًا خاصًا تحت مسمى (روابط) يهدف إلى ربط سياسات وأنظمة الشركات التابعة له مع أطر الحوكمة من أجل توحيدها ومواءمتها مع رؤية (عُمان 2040) والمتمثلة في تنمية مصادر التنويع الاقتصادي وتعزيز حجم الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسلطنة.

5- قطاع الإسكان

- رفع المخصص السنوي للقروض الإسكانية المقدمة من بنك الإسكان العماني
- زيادة عدد الأراضي السكنية التي ستوزع للمواطنين

6- القطاع الخاص

- إعفاء المقترضين من بنك التنمية العماني وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فوائد الاقتراض لعام واحد.
- الإعفاء من سداد كافة رسوم التراخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل العمانيين المتفرغين (الحاصلين على بطاقة ريادة) للسنوات الثلاث الأولى من التأسيس لبعض الأنشطة. (لا يشمل بطاقات العمل)

7- القطاع العقاري

- تخفيض رسوم عقود الإيجار من (5٪) إلى (3٪)

8- نظام الأمان الوظيفي

يعد نظام الأمان الوظيفي مشروعاً وطنياً مبنياً على أساس التكافل الاجتماعي، وتقوم فكرته على توفير الحماية الاجتماعية للعُمانيين المنهيّة خدماتهم من العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم، بحيث يعمل النظام على سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة، وذلك بتوفير دخل يكفل مستوى لائق من العيش الكريم لهم ولأسرهم يتمثل في منفعة لفترة محددة من (الأجر/الراتب) الذي كان يتقاضاه، وكذلك مساعدتهم في البحث عن فرص العمل، كما سيقوم النظام بتوفير إعانة مالية مؤقتة للباحثين عن عمل لأول مرة.

وقد تفضل جلالته -حفظه الله ورعاه- بتمويل الصندوق بمبلغ (10) ملايين ريال عماني، على أن يتم تمويله لاحقاً من خلال:

1. الحصة التي تلتزم جهة العمل بسدادها بواقع (1%) من أجر اشتراك المؤمن عليه شهريا
2. الحصة التي يلتزم المؤمّن عليه بسدادها بواقع (1%) من أجر اشتراكه الشهري
3. مبلغ بواقع (5٪) يضاف على رسم كل ترخيص أو تجديد ترخيص استقدام القوى العاملة غير العُمانية المتعلقة بالأعمال التجارية عن كل عامل

إطلاق النظام ← **نوفمبر 2020**

عدد المستفيدين في نوفمبر 2020 ← **2901 مستفيد**

مبلغ المساهمات الممنوحة للمنهية خدماتهم من منشآت القطاع الخاص: 760 ألف ريال عماني

9- الضريبة الانتقائية

في إطار الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون، وتطبيقها من قبل بعض دول المجلس، أقرت السلطنة في منتصف عام 2019م تطبيقها، وهي ضريبة تفرض على منتجات استهلاكية محددة باعتبارها مضرّة بصحة الانسان أو المجتمع أو البيئة. حيث تصنف الضريبة الانتقائية من الضرائب غير المباشرة التي تفرض مرة واحدة في إحدى مراحل سلاسل التوريد (الاستيراد أو الانتاج)، ويتحملها المستهلك النهائي.

ويأتي الهدف من تطبيق هذه الضريبة إلى تعزيز الحياة الصحية، ومعالجة الممارسات السلبية عبر تعديل النمط الاستهلاكي للأفراد. حيث تفرض هذه الضريبة على (التبغ ومشتقاته، مشروبات الطاقة، المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير بنسبة (100%)، والمشروبات الغازية بنسبة (50%).

وخلال العام 2020 م تم تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات الكحولية بنسبة (100%) ، كما تم توسيع نطاق فرض الضريبة الانتقائية لتشمل المشروبات المحلاّة بنسبة (50%) وذلك اعتباراً من بداية شهر أكتوبر 2020م.

10- ضريبة القيمة المضافة

تعد ضريبة القيمة المضافة ضريبة (غير مباشرة) على الاستهلاك بحيث يتحمل المستهلك قيمتها النهائية، وسيتم فرضها على السلع والخدمات في السلطنة ابتداءً من شهر إبريل من عام 2021م وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم (2020/121) بمنح مهلة (6) أشهر للخاضعين للضريبة للتسجيل في النظام الضريبي وتجهيز الأنظمة الداخلية لديهم لفرض هذه الضريبة، مع استثناء قطاع التعليم والصحة وبعض السلع الأساسية.

ويعد معدل ضريبة القيمة المضافة الأساسي المزمع تطبيقه في السلطنة بنسبة (5%) من بين أدنى المعدلات على الصعيد الدولي؛ ولذا فمن المتوقع أن يكون أثرها على كلفة المعيشة للفرد في السلطنة محدودًا، وسيكون لها الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى القدرة التنافسية الدولية للسلطنة حيث ستسهم الموارد المالية المتحصلة منها في بناء اقتصاد مستدام للأجيال القادمة، كما أنها ستسهم في تحسين الخدمات العامة ومواصلة تطوير البنية الأساسية في المستقبل.

11- العلاوة الدورية

تم اعتماد صرف العلاوة الدورية السنوية لعام 2021م لكافة موظفي الجهاز الإداري للدولة والشركات الحكومية وفق الآلية الأتية:

٪100	للموظفين الذين يقل إجمالي راتبهم الشهري عن (900) ريال عماني.
٪50	للموظفين الذين يبلغ إجمالي راتبهم الشهري (900) ريال عماني أو أكثر.

12- البدلات والعلاوات والامتيازات المختلفة

مساواة العلاوات والميزات والبدلات غير الأساسية بين الوظائف في الجهاز الإداري للدولة مع مراعاة الوظائف ذات الطبيعة الخاصة.

الأداء المالي لميزانية عام 2020م

نتيجة لتبعات جائحة كورونا(كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط، فقد شهدت النتائج الأولية لميزانية 2020م انخفاضاً في جانب الإيرادات مما سيؤدي الى ارتفاع العجز مقارنة بما هو معتمد في الميزانية. في حين بلغت جملة الإيرادات المتوقعة نحو (8,5) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (10,7) مليار ريال عُماني معتمد في الميزانية، فيما انخفض الإنفاق إلى نحو (12,7) مليار ريال عُماني بنسبة (4٪) مقارنة بالإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2020م. وقد ارتفع العجز الأولي عما هو معتمد في الميزانية بنحو (1,7) مليار ريال عُماني أي بنسبة (68٪)، ليبلغ نحو (4,2) مليار ريال عماني في عام 2020م.

يوضح الجدول التالي النتائج الأولية لميزانية عام 2020م (مليون ريال عماني) :

البيـــــان	المعتمدة	النتائج الأولية	التغير بين المعتمد والفعلي
متوسط سعر النفط (دولار أمريكي)	58	48	(%17)
متوسط الإنتاج اليومي للنفط (ألف برميل)	970	974	%0.4
الإيرادات			
إيرادات النفط	5500	4364	(%21)
إيرادات الغاز	2200	1700	(%23)
إيرادات غير النفطية	3000	2400	(%20)
إيرادات الضرائب والرسوم	2450	1800	(%27)
إيرادات واستردادات رأسمالية	550	600	%9
إجمالي الإيرادات العامة	10700	8464	(%21)
الإنفاق			
مصروفات الوزارات المدنية	4590	4350	(%5)
مصروفات الدفاع والأمن	3450	3125	(%9)
مصروفات إنتاج النفط والغاز	2230	2400	%8
المصروفات الإنمائية	1300	1130	(%13)
دعم الكهرباء	500	610	(%22)
خدمة الدين (الفوائد)	860	860	-
مصروفات أخرى	270	185	(%31)
إجمالي الإنفاق	13200	12660	(%4)
فائض / عجز	(2500)	(4196)	%68

أ) الإيرادات

واجهت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2020م تحديًا مزدوجًا يتمثل في: انخفاض أسعار النفط دون السعر المعتمد من جانب، والآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا (كوفيد-19) من جانب آخر، حيث تشير البيانات الأولية إلى انخفاض الإيرادات إلى مستويات متدنية مقارنة بالتقديرات المعتمدة في بداية العام، وذلك كالآتي:

انخفاض إيرادات النفط

انخفاض إيرادات النفط بواقع (1.1) مليار ريال عُماني؛ نتيجة انخفاض متوسط سعر النفط عن السعر المعتمد بمقدار (10) دولار أمريكي للبرميل.

انخفاض إيرادات الغاز

انخفاض إيرادات الغاز بنحو (500) مليون ريال عُماني؛ نتيجة انخفاض متوسط سعر بيع الغاز الطبيعي وانخفاض الكميات المباعة.

انخفاض الإيرادات غير النفطية

انخفاض الإيرادات غير النفطية الفعلية بواقع (600) مليون ريال عُماني؛ نتيجة تداعيات جائحة (كوفيد - 19) وأثر قيام الحكومة بالعديد من الإجراءات للحد من آثارها السلبية على الاقتصاد، إذ قامت بالإعفاء من بعض الرسوم والضرائب **(الضريبة السياحية والضريبة البلدية على المطاعم ورسوم البلدية للمنشآت التجارية، والإيجارات المستحقة على المصانع في المناطق الصناعية، رسوم تجديد السجلات التجارية، رسوم الغرامات للعمالة المغادرة نهائيا وتخفيض رسوم المناولة والشحن)** الأمر الذي أدى إلى انخفاض الرسوم والضرائب المحصلة مقارنة بالإيرادات المقدّر تحصيلها.

على ضوء ذلك، فإن جملة الإيرادات العامة في نهاية عام 2020م بلغت نحو (8.5) مليار ريال عُماني بانخفاض نسبته (21%) عن جملة الإيرادات المعتمدة في الميزانية البالغة (10.7) مليار ريال عماني.

والرسم التالي يوضح تطور الإيرادات العامة (2016 - 2020م):

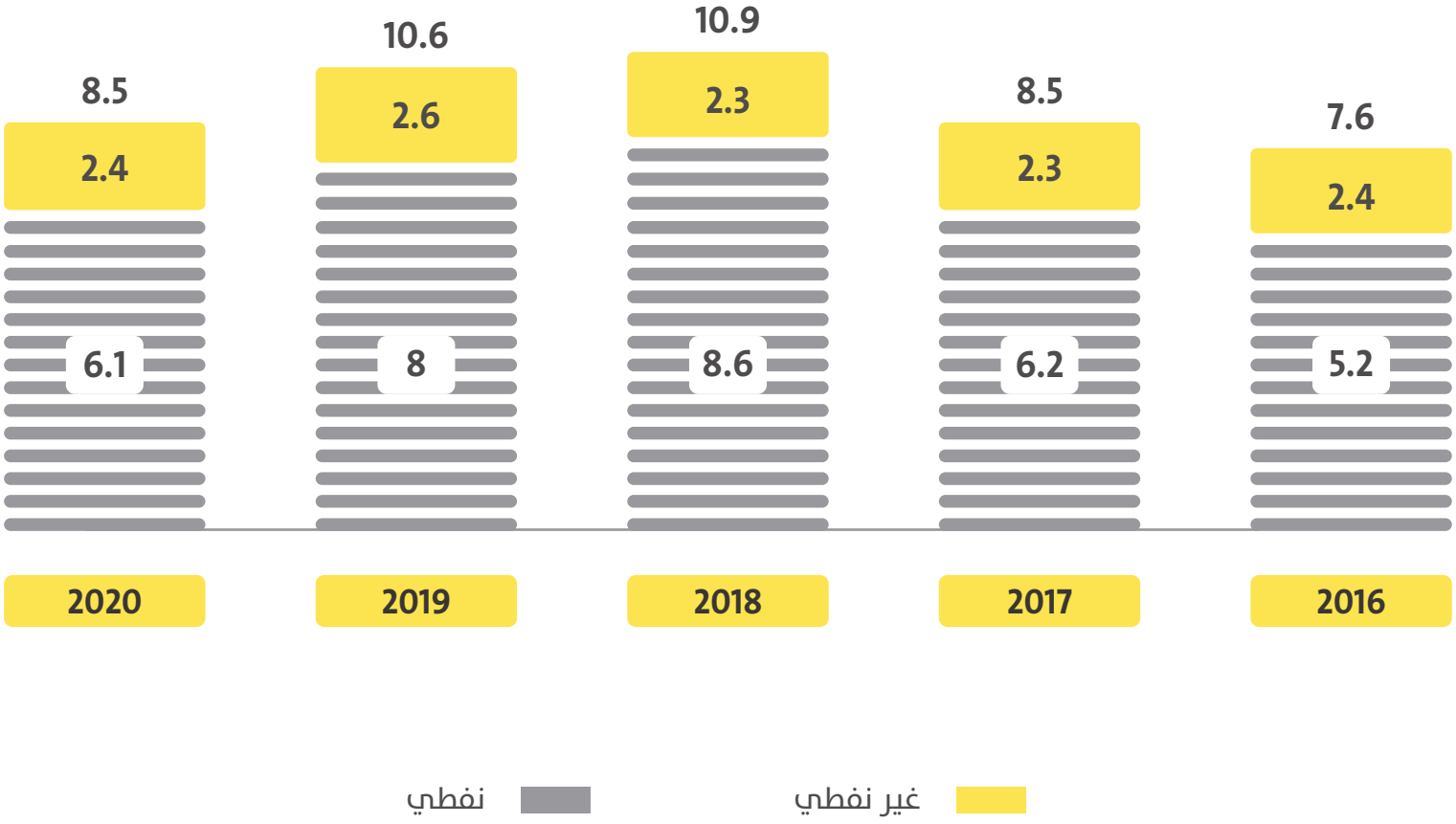

ب) الإنفاق

انخفض الإنفاق العام وفق النتائج الأولية إلى نحو (12.7) مليار ريال عُماني مقارنة بنحو (13.2) مليار ريال عُماني عن الإنفاق المعتمد في الميزانية حيث يقدّر الانخفاض في بعض بنود الإنفاق بواقع (540) مليون ريال عُماني؛ وذلك نتيجة الإجراءات المالية المتخذة خلال العام، والتي من بينها ما يلي:

1. استقطاع نسبة (10٪) من الميزانية المعتمدة للوحدات المدنية والعسكرية والأمنية
2. تخفيض المصروفات التشغيلية والإدارية للشركات الحكومية بنسبة لا تقل عن (10٪)
3. تخفيض السيولة المعتمدة للمشروعات الإنمائية للوزارات والوحدات الحكومية بنسبة (10٪)
4. وقف تنفيذ معظم المشاريع المستمرة للشركات الحكومية (CAPEX).

والبيان التالي يوضح تطور الإنفاق (2016 - 2020م) (مليار ريال عُماني):

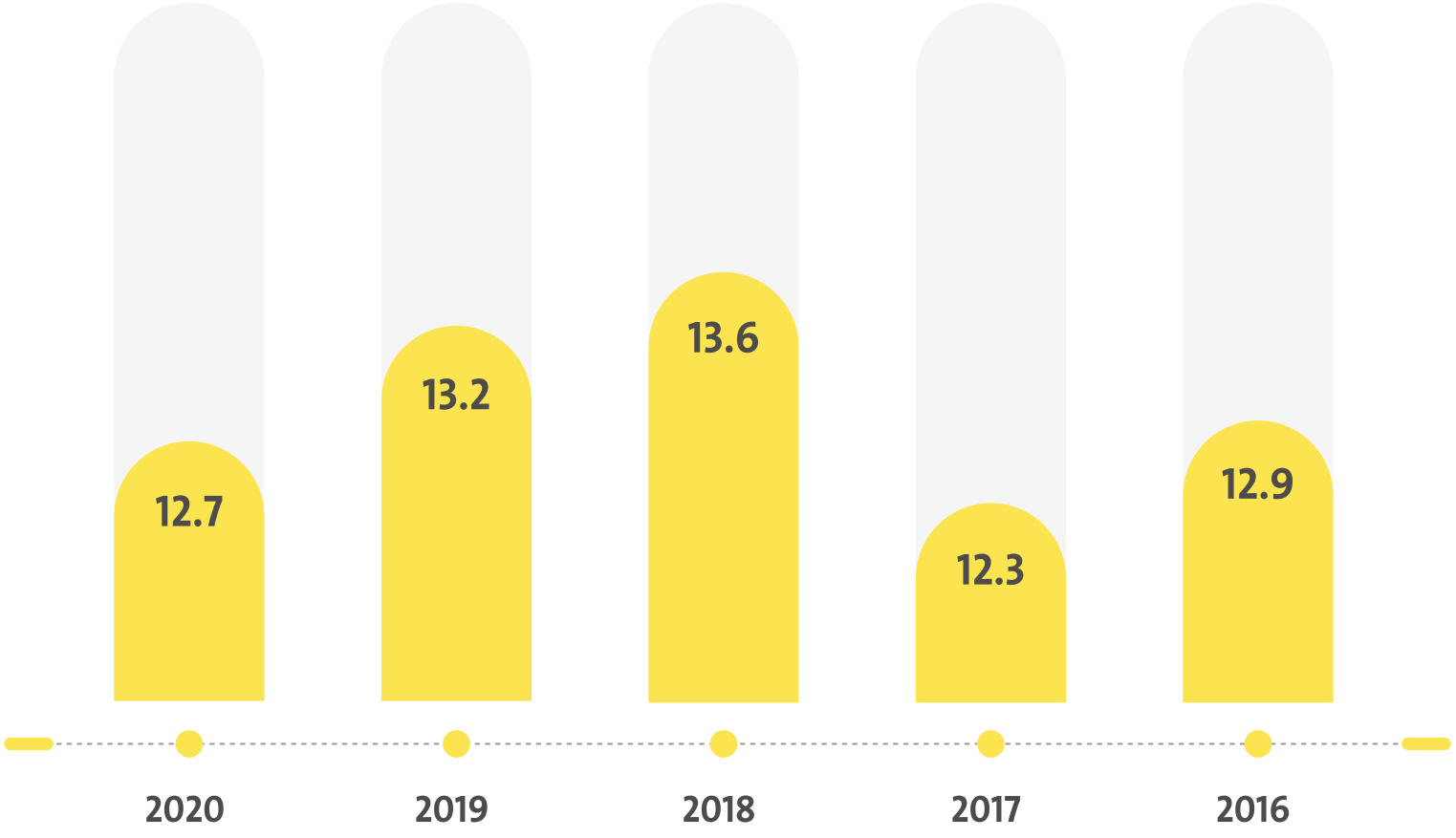

ج) العجز

بلغت النتائج الأولية للعجز نحو (4.2) مليار ريال عُماني وهو يزيد بمقدار (1.7) مليار ريال عُماني عن المعتمد بالميزانية والبالغ (2.5) مليار ريال عُماني؛ وذلك نتيجة تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية.

والرسم التالي يوضح تطور العجز (2016 - 2020م) (مليار ريال عُماني):

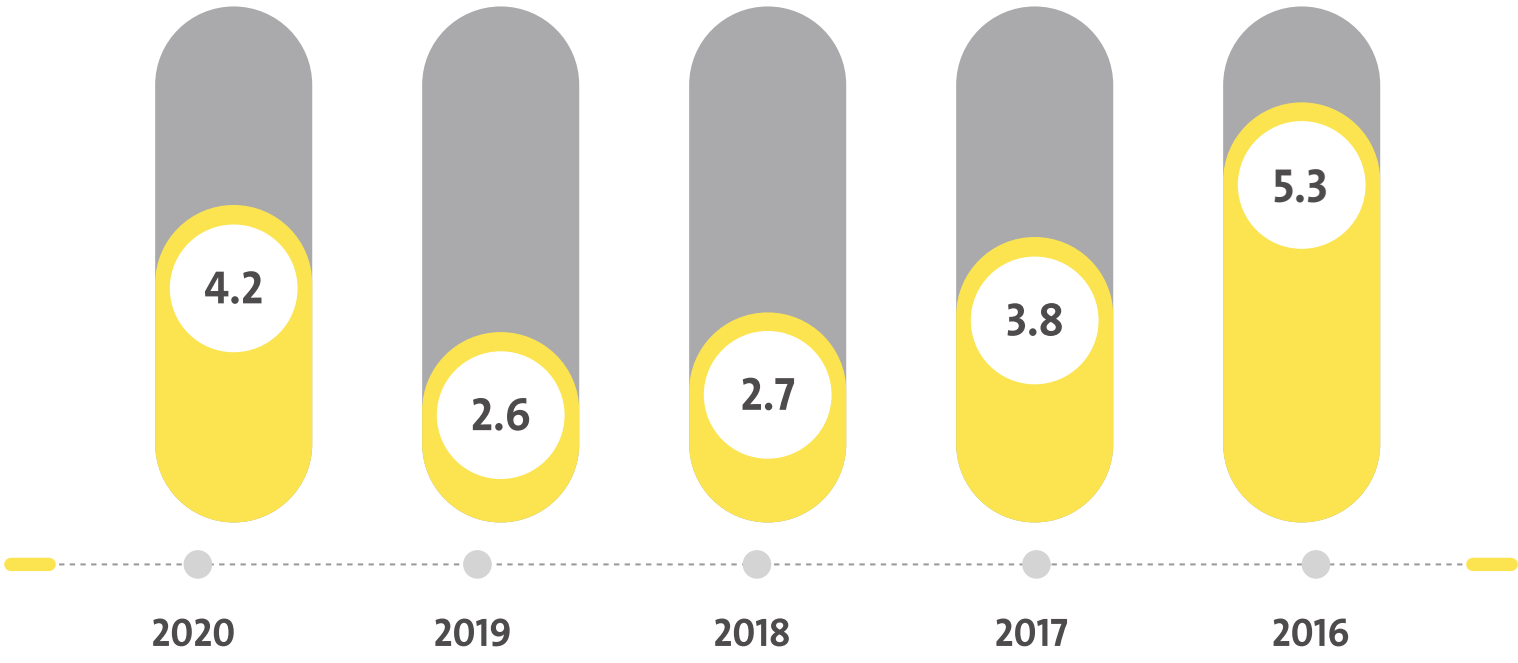

الإطار المالي للخطة الخمسيــة العاشــرة

الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة

تحظى الخطة الخمسية العاشرة بأهمية كبيرة انطلاقاً من كونها الخطة التنفيذية الأولى لرؤية (عمان 2040) وحجر الأساس والانطلاق لتحقيق الاستدامة المالية وإرساء قواعد النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار اعتمدت الخطة على ترتيب أولويات الإنفاق في ضوء تغيرات الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي المتوقعة لضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالٍ.

والجدول الآتي يوضح الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م) (مليون ريال عماني)

البيـــــان	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
متوسط الإنتاج اليومي (ألف برميل)	960	1107	1133	1140	1140
متوسط السعر (دولار أمريكي/برميل)	45	45	50	50	50
إجمالـي الإيـــرادات	8640	9490	10815	11315	11500
إجمالي الإنفاق العام	10880	11150	11420	11480	11435
الفائض/العجز	(2240)	(1660)	(605)	(165)	65

إن الإجراءات المالية المتخذة والمستهدفة ستحقق نتائج إيجابية في نهاية الخطة الخمسية العاشرة وفق الإطار المالي المشار إليها أعلاه وتحقيق فائضا ماليا بنحو (65) ميليون ريال عماني.

التوجهات الحكومية
لعـــام 2021م

التوجهات الحكومية لعام 2021

حرصت الحكومة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة على رفع كفاءة الإدارة المالية العامة للدولة وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ حزمة من المبادرات الهادفة لتحسين الأداء المالي واستدامته بما يتماشى مع توجهات وأهداف الحكومة في سياسات التطوير المالي والاقتصادي الذي يحقق التوازن المالي في الأجل المتوسط والطويل.

- **مبادرات الاستدامة المالية**

خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)

ستنفذ خطة التوازن المالي في سبيل تحقيق مستويات مالية مستدام، عددًا من المبادرات التي تندرج ضمن المحاور التالية:

ومن المقدر أن يبلغ إجمالي الأثر المالي للإجراءات المتخذة في خطة التوازن المالي خلال عام 2021م نحو (3.5) مليار ريال عماني، بمساهمة تقدر بمبلغ (565) مليون ريال عماني في الإيرادات المحققة، وذلك من خلال مساهمة ضريبة القيمة المضافة بنحو (300) مليون ريال عماني، إلى جانب تحسين العائد من الاستثمارات الحكومية، وتوسيع وعاء الضريبة الانتقائية، وتحسين التحصيل الضريبي.

في حين من المتوقع أن تساهم الإجراءات في تخفيض الإنفاق في الميزانية بنحو (2.9) مليار ريال عماني، من خلال استقطاع نسبة (5%) من موازنة الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية، ومن خلال الإنفاق الإنمائي للوزارات المدنية نحو (300) مليون ريال عماني، ومن خلال تخفيض الدعم على الكهرباء والمياه، إلى جانب تخفيض ما قيمته (1.3) مليار ريال من المصروفات الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز.

قانون الدين العام

هو قانون إدارة الأموال التي تقترضها الحكومة لتمويل نفقاتها العامة ويهدف القانون إلى:

- تخطيط وإدارة عمليات الدين الحكومي
- تنويع مصادر التمويل
- مراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بارتفاعها
- تحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة

حساب الخزانة الموحد

حساب مصرفي يشمل كافة السيولة النقدية العائدة للحكومة في حساب واحد لإتاحة الاستغلال الأمثل للموارد النقدية الحكومية. ويهدف الحساب إلى:

- زيادة كفاءة وفعالية إدارة الأرصدة النقدية للحكومة وتحسين عملية إدارة المخاطر
- تحسين جودة ودقة الحسابات المالية
- تقليل الرسوم وتكاليف المعاملات البنكية
- تسهيل عمليات الدفع
- تسهيل عمليات التسوية البنكية

موازنة البرامج والأداء

نظام متقدم في مجال التخطيط المالي للحكومات وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطه بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع.

أهم مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء

النظام المالي الحكومي الموحد

نظام مالي يوفر إطاراً أفضل لتقديم بيانات مالية عالية الجودة ويرتقي بإدارة الإنفاق الحكومي إلى مستويات أعلى وبشكل أكثر كفاءة وفعالية.

ويهدف النظام إلى:

- توفير قاعدة بيانات مالية دقيقة ومعلومات تعزز عملية التخطيط والرقابة المالية
- تطوير وتوحيد النظم والإجراءات المالية في جميع الوحدات الحكومية
- مواكبة أفضل الممارسات والمعايير العالمية المتبعة في مجال الإدارة المالية العامة
- تسهيل عملية تبادل البيانات وتقليص المعاملات الورقية

قطاع العمل

- إصدار قانون العمل والخدمة المدنية في عام 2021.
- توفير فرص تدريبية مقرونة بالتشغيل من خلال فرص التوظيف والإحلال في الجهاز الإداري للدولة، وعدد من فرص الإحلال كدعم للقطاعات المختلفة، إلى جانب توفير فرص تدريبية لدعم برامج ريادة الأعمال.
- توفير فرص تدريبية عبر برامج تعزيز المهارات الوظيفية للشباب التي يتطلبها سوق العمل (خبرات)، وبرامج تدريبية أخرى.
- إصدار مجموعة من الإجراءات ذات الصلة بتنظيم سوق العمل.

إعادة هيكلة الشركات الحكومية ومراجعة هيكل الرواتب.

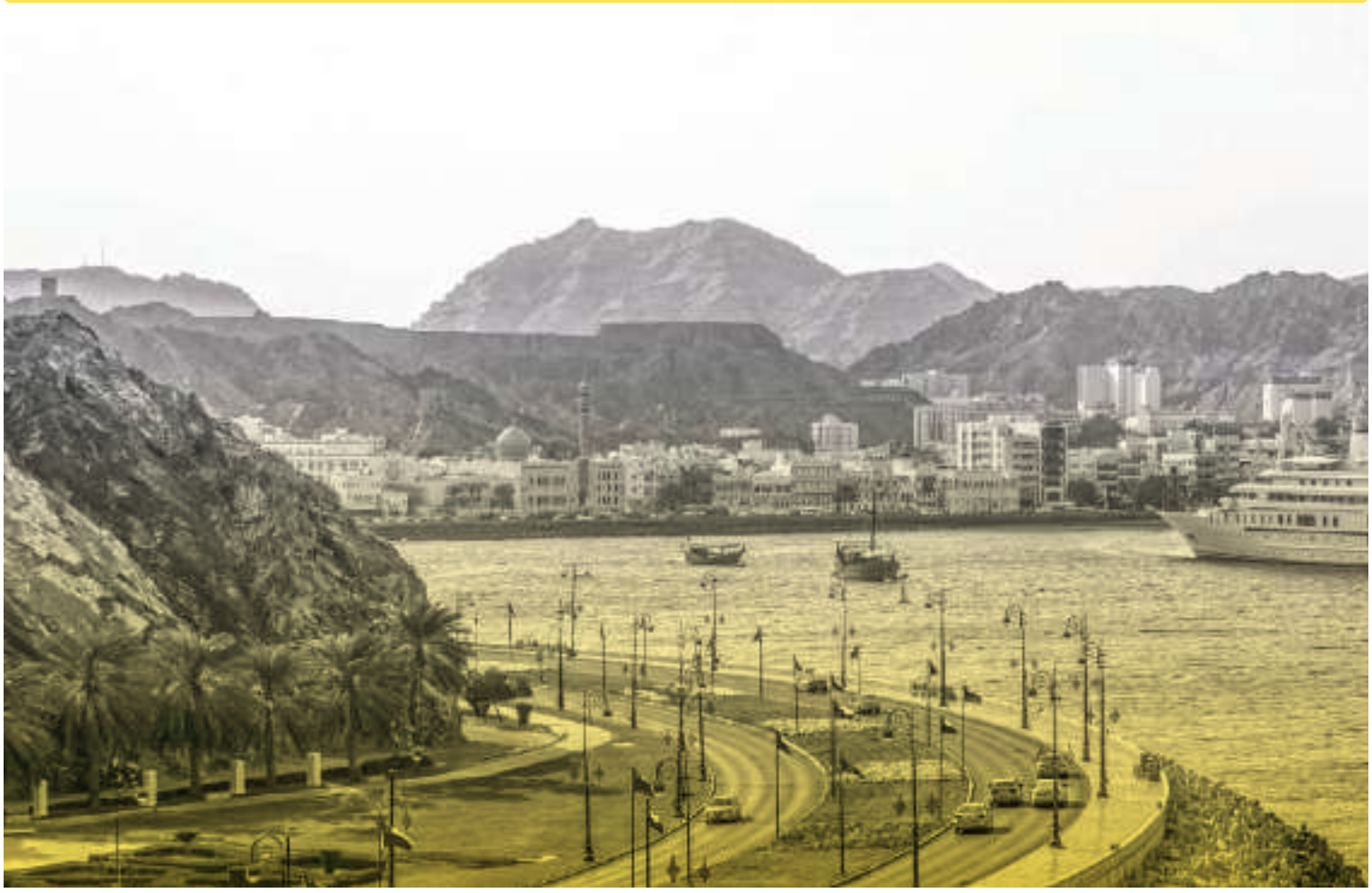

الميزانيـــة العامـــة
للدولة لعـام 2021م

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م

تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م لتكون موائمة لأولويات رؤية (عمان 2040) ووفقا للإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م)، مع الأخذ في الاعتبار التوجهات والأهداف الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية وتخفيض نسبة حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي تساهم في تشغيل القوى الوطنية، ومواصلة تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في مسيرة التنمية، والمحافظة على استقرار معدلات التضخم على النحو الذي يحافظ على مستوى دخل الفرد.

وترتكز الميزانية العامة للدولة لعام 2021م على:

- **تحديد سقف لميزانية كل جهة بحيث لا تتعدى الميزانية المعدلة في عام 2020م**
- **تطبيق الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته**
- **تحقيق المرحلة الأولى من الإجراءات المالية نحو تحقيق الاستدامة المالية**
- **السيطرة على العجز والمحافظة على مساره النزولي**
- **استكمال التحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء، من خلال التوسع في الوحدات الحكومية المطبقة للمشروع**
- **البحث عن وسائل مبتكرة لتمويل بعض المشاريع والخدمات الحكومية**

تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2021م

من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021م نحو (8.64) مليار ريال عماني، ويقدر إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2021م نحو (10.88) مليار ريال عماني، ومن المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً بقيمة (2.24) مليار ريال عماني.

ويوضح الجدول التالي تقديرات الإيرادات والإنفاق للميزانية العامة للدولة لعام 2021م (مليون ريال عماني).

البيـــــان	المعتمد في ميزانية 2021م
إجمالي الإيرادات العامة	**8640**
إيرادات النفط	3550
إيرادات الغاز	1870
إيرادات غير النفطية	3220
- إيرادات الضرائب والرسوم	3000
- إيرادات واستردادات رأسمالية	220
إجمالي الإنفاق	**10880**
مصروفات الوزارات المدنية	4075
مصروفات الدفاع والأمن	2965
خدمة الدين (الفوائد)	1200
مصروفات شراء ونقل الغاز	780
المصروفات الانمائية	900
دعم قطاع الكهرباء	500
دعم قطاع المياه	90
دعم قطاع الصرف الصحي	86
دعم قطاع النفايات	64
دعم المنتجات النفطية	35
دعم فوائد القروض التنموية والاسكانية	25
مساهمات في مؤسسات محلية ودولية	10
مخصص سداد ديون	150
فائض / عجز	**(2240)**

الإيرادات العامة

بلغت جملة الإيرادات المقدرة لعام 2021م نحو (8.6) مليار ريال عُماني بزيادة بلغت (2%) عن الإيرادات المتوقعة لعام 2020م، وتمثل نسبة (33%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية، والتي تتكون من إيرادات النفط والغاز بمبلغ (5.4) مليار ريال عُماني والتي تمثل ما نسبته (63%) من إجمالي الإيرادات.

كما قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو (3.2) مليار ريال عُماني ما نسبته (37%) من إجمالي الإيرادات، وتم إعداد تقديرات الإيرادات وفقاً للأسس التالية:

- **تم تقدير متوسط سعر برميل النفط بواقع (45) دولار للبرميل.**
- **تحويل عائدات بيع (20) ألف برميل يومياً من النفط إلى حساب صندوق الاحتياطي النفطي لاستخدامه في سداد جزء من أقساط القروض التي سوف تستحق خلال السنوات القادمة.**
- **قدر إنتاج النفط بواقع (960) ألف برميل يومياً بعد الأخذ في الاعتبار التزام السلطنة بقرارات منظمة أوبك بلس بتخفيض الإنتاج، وتمتد فترة التخفيض من مايو 2020م إلى إبريل 2022م.**
- **تقدير إجمالي مبيعات الغاز المتوقع استهلاكه لعام 2021م.**

ويوضح الرسم الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م

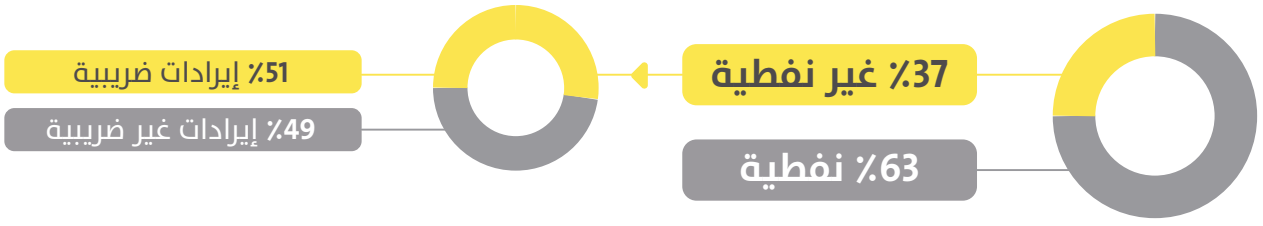

الإيرادات النفطية

- **إيرادات النفط**

قدرت إيرادات النفط بنحو (3.6) مليار ريال عُماني منخفضا بنسبة (19%) عن المتوقع في عام 2020م، وتمثل إيرادات النفط نسبة (41%) من جملة الإيرادات العامة.

- **إيرادات الغاز**

وقدرت إيرادات الغاز بنحو (1.8) مليار ريال عُماني بتراجع بلغ نسبته (6%) عن المتوقع في عام 2020م، كما تمثل إيرادات الغاز ما نسبته (22%) من جملة الإيرادات.

الإيرادات غير النفطية

قدرت الإيرادات غير النفطية لعام 2021م بنحو (3.2) مليار ريال عُماني مرتفعة بنسبة (33%) عن المتوقعة لعام 2020م، مع الأخذ في الاعتبار النتائج الفعلية للعامين 2018م و2019م والنتائج المتوقعة لعام 2020م التي تأثرت بجائحة كورونا (كوفيد-19) من حيث النشاط الاقتصادي وانعكاسه على الضرائب والرسوم المتوقع تحصيلها.

• الايرادات الجارية

يقدر أن تصل الإيرادات الحكومية المحصلة من الايردات الجارية في عام 2021م إلى نحو (3) مليار ريال عماني، حيث من المتوقع أن تبلغ الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية نحو (413) مليون ريال عماني في عام 2021م، مرتفعة بمعدل أربعة أضعاف عن المقدر تحصيله في عام 2020م والذي قدر بمبلغ (100) مليون ريال عماني.

كما من المتوقع أن تبلغ الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل (على الشركات والمؤسسات) في عام 2021م نحو (400) مليون ريال عماني، بتراجع نسبته (27%) مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2020م، ويعزى ذلك الى التأثر بالوضع الاقتصادي في عام 2020م، وإلى التأثير المباشر لجائحة كورونا (كوفيد-19).

ومن المقدر أن تبلغ إيرادات الحكومة من خلال توريد توزيعات أرباح جهاز الاستثمار العماني في عام 2021م نحو (800) مليون ريال عماني.

ومن المتوقع أن تحقق باقي الايرادات الجارية نحو (1.4) مليار ريال عماني.

• الإيرادات والاستردادات الرأسمالية

تم تقدير الإيرادات الرأسمالية بنحو (200) مليون ريال عماني في عام 2021م، كما من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستردادات الرأسمالية نحو (20) مليون ريال عماني في عام 2021م.

الإنفاق العام

في ضوء السياسات التي تتبعها الحكومة من أجل رفع كفاءة الانفاق، وتماشيا مع المبادرات المتخذة خلال عام 2020م، اعتمدت الحكومة على عدد من الأسس في تقدير الإنفاق لعام 2021م:

تخفيض تقديرات المصروفات الجارية للوحدات المدنية والعسكرية والأمنية لعام 2021م بواقع (5٪)، أخذاً في الاعتبار الأثر المالي للإجراءات المالية المتخذة.

تخفيض تقديرات مصروفات الوحدات المدنية، أخذاً في الاعتبار الأثر المالي للإجراءات المتخذة مثل: (قرار التقاعد، إعادة الهيكلة، تعديل درجة التعيين للموظفين الجدد) مع إضافة تكلفة مساهمة الحكومة بنسبة (1٪) في صندوق الأمان الوظيفي.

تم استبعاد المصاريف الخاصة بشركة تنمية نفط عمان في انتاج النفط والغاز بعد إنشاء شركة تنمية طاقة عمان.

اعتماد مصروفات شراء الغاز وفقاً للتكلفة الفعلية المتوقعة .

اعتماد المبالغ المقدرة لدعم قطاع الكهرباء أخذاً في الاعتبار تطبيق مبادرة إعادة توجيه الدعم.

اعتماد دعم كل من (قطاع المياه، قطاع الصرف الصحي، قطاع النفايات) وفقاً للتوقعات الفعلية من الجهات المشرفة على هذه القطاعات.

تقدير مصروفات خدمة الدين العام وذلك في ضوء القروض القائمة والمخطط لها.

وبناءً على ذلك تم تقدير إجمالي الإنفاق في عام 2021م بنحو (10.8) مليار ريال عُماني بانخفاض قدره (1.8) مليار ريال عُماني وبنسبة (14%) عن الإنفاق المتوقع لعام 2020م **والشكل الآتي يوضح توزيع الإنفاق في ميزانية عام 2021:**

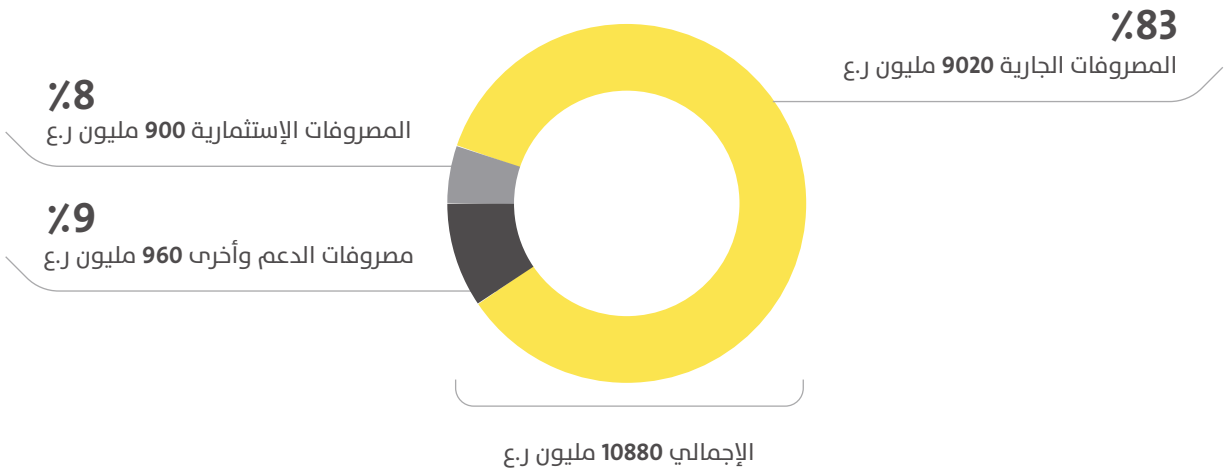

- **المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية**

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (4.1) مليار ريال عُماني، حيث شكلت مصروفات بند رواتب ومستحقات الموظفين نسبة (80%) من إجمالي المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية المدنية بمبلغ (3.3) مليار ريال عُماني.

الرواتب وملحقاتها	٪80
مصروفات الدعم والمساعدات	٪7
مصروفات خدمية	٪8
مصروفات سلعية	٪3
مصروفات الخدمات الحكومية	٪1
مصروفات رأسمالية	٪1

وسيستمر الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية حيث شكل نحو (40%) من إجمالي الإنفاق الجاري ويمثل الحصة الأكبر من الميزانية. ويوضح الشكل التالي مخصصات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من إجمالي الإنفاق.

نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من إجمالي الإنفاق الجاري

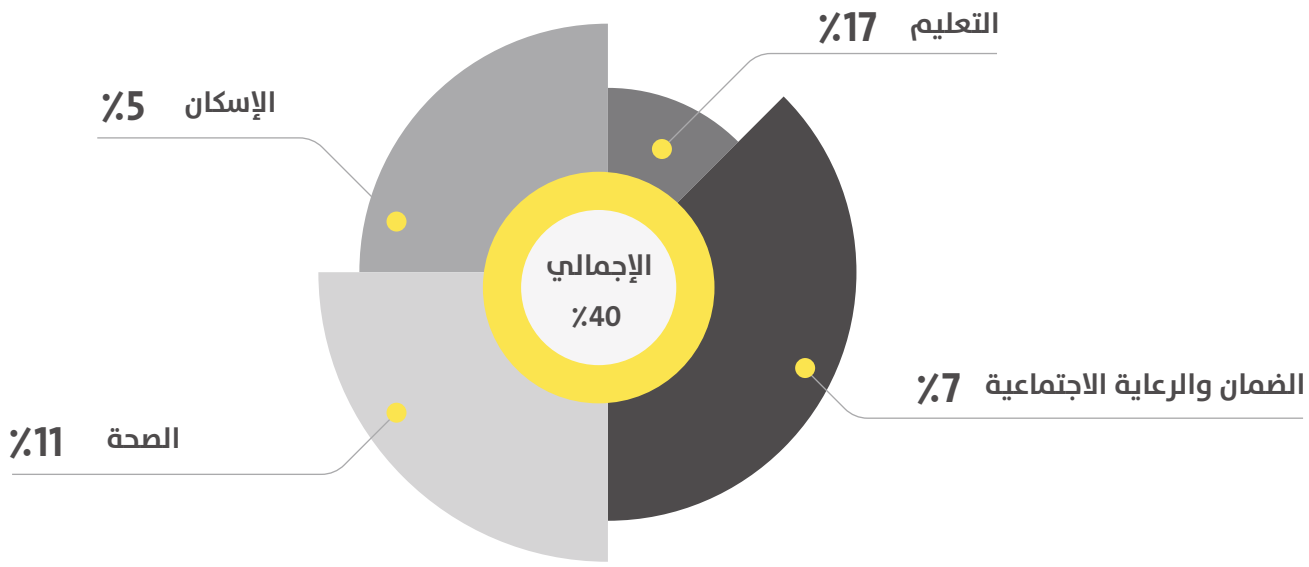

- **المصروفات الإنمائية**

قدرت الاعتمادات المالية للصرف على تنفيذ المشروعات الإنمائية بنحو (900) مليون ريال عماني ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدر صرفها خلال عام 2021م وفقاً لمعدلات التنفيذ المتوقعة، حيث تم مراعاة تنفيذ المشاريع وفقاً للأولويات والتكلفة المالية والعائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع من كل مشروع.

- **مصروفات شراء ونقل الغاز**

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (780) مليون ريال عُماني وهي تشكل ما نسبته (8%) من إجمالي المصروفات الجارية.

- **مصروفات الدعم**

تبلغ المخصصات المقدرة للدعم نحو (800) مليون ريال عُماني وتتضمن مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي وقطاع النفايات، بالإضافة إلى مخصصات دعم المنتجات النفطية، ودعم فوائد القروض الإسكانية والتنموية.

- برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات والقروض الإسكانية

سيستمر بنك الإسكان العُماني بتقديم قروضاً إسكانية وفقاً للخطة الاقتراضية، وذلك بمبلغ يقدر (100) مليون ريال عُماني، وذلك وفقا للتوجيهات السامية الصادرة بزيادة مخصصات المحفظة الإقراضية لبنك الإسكان.

- دعم المنتجات النفطية

تبلغ المخصصات المقدرة لدعم المنتجات النفطية نحو (35) مليون ريال عماني.

- **مصروفات خدمة الدين العام**

من المقدر أن تبلغ إجمالي المصروفات المعتمدة لعام 2021م بنحو (1.2) مليار ريال عماني نتيجة ارتفاع حجم الدين العام وتكلفة الفوائد، وتم استحداث بند جديد تحت مسمى مخصص سداد الديون بمبلغ (150) مليون ريال عماني ضمن بنود الإنفاق العام لسداد جزء من أقساط القروض المستقبلية.

- العجز

بناءً على تقديرات الإيرادات والإنفاق فإن العجز المقدر في ميزانية 2021م سيبلغ نحو (2.2) مليار ريال عُماني وهو ما يمثل نسبة (8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية لعام 2021م، ومسجلاً انخفاض بنحو (47%) عن العجز المتوقع لعام 2020م.

وسيتم تمويل (1.6) مليار ريال عُماني من إجمالي العجز من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي، بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (600) مليون ريال عُماني من خلال السحب من الاحتياطيات.

المشاريع الممولة من خارج إطار ميزانية عام 2021م

يعد القطاع الخاص والاستثمار من الأولويات الوطنية والتوجهات الاستراتيجية لرؤية (عمان 2040) التي تسعى من خلاله أن تضع السلطنة في مصاف الدول المتقدمة، وذلك من خلال توفير بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار وتمكن القطاع الخاص ليكون له دور أكبر وفاعل في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الوطني.

- **جهاز الاستثمار العماني**

يقدر أن تبلغ الاستثمارات المحلية للشركات التابعة لجهاز الاستثمار العماني لعام 2021م نحو (2.9) مليار ريال عماني. حيث ستخضع هذه الاستثمارات للعديد من الاعتبارات والمتغيرات الاقتصادية والمالية، والتوجهات الاستثمارية للجهاز بما يتماشى مع إطار الحوكمة وأولويات رؤية (عمان2040).

- **شركة تنمية طاقة عُمان**

ستساهم شركة تنمية طاقة عمان بأكثر من (1.3) مليار ريال عُماني في المشاريع الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز لعام 2021م، وسيسهم هذا الإجراء في رفع صافي العوائد التي ستحصلها الخزينة العامة للدولة من إنتاج النفط والغاز، وتحسين العجز المالي المقدر والفعلي في الميزانية.

- **مشاريع برنامج الشراكة من أجل التنمية**

يعد برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست) من الأدوات الاقتصادية العالمية التي تطبق في أكثر من (100) دولة حول العالم بهدف تنمية اقتصاد الدولة وتنفيذ مشاريع اقتصادية وصناعية ونقل المعرفة والتقنية الحديثة. وتركز وزارة المالية من خلال تطبيق برنامج الشراكة من أجل التنمية إلى تعزيز ودعم ثلاثة قطاعات رئيسية متمثلة في:

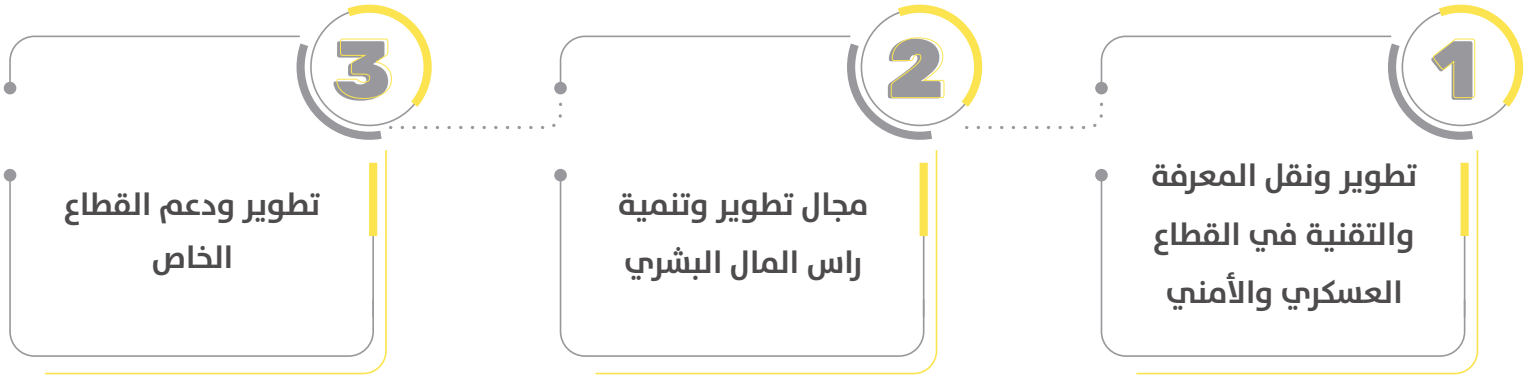

حيث دشنت الوزارة خلال الفترة الماضية (17) مشروعًا منها: أكاديمية عمان للطيران بالتعاون مع شركة إيرباص وشركة CAE وعدد من صناديق الاستثمار الحكومية والخاصة، ومشروع أكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدم، ومشروع نقل تقنية تصنيع ذخائر حفظ النظام، وبرنامج تنمية مهارات الشباب، ومنهج STEM OMAN، وغيرها من المشاريع.

وتقوم الوزارة حالياً بدراسة (14) فكرة لمشاريع جديدة، في حين جاري تنفيذ (7) مشاريع ومن المتوقع أن يدشن ما يقارب (5) منها خلال عام 2021م، منها مركز إعداد القادة بالتعاون مع جامعة أريزونا.

وتعمل وزارة المالية على إعداد خطة استراتيجية لتنفيذ مشاريع برنامج الشراكة من أجل التنمية في مجال التمكين الصناعي ونقل المعرفة بما يتواءم مع رؤية (عمان 2040) والخطة الخمسية العاشرة.

ويمثل المخطط التالي بعض مشاريع برنامج الشراكة من أجل التنمية التشغيلية

- برنامج تعزيز القدرات الوطنية
- صندوق تنمية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة
- مركز عمان للتقنية الحيوية البحرية
- برنامج تطوير مهارات الشباب
- أكاديمية عُمان للطيران
- منهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM OMAN)
- أكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدم
- مركز الامتياز لتقنيات الاتصالات المتقدمة وإنترنت الأشياء
- مركز ستاير للصيانة المتقدمة
- النظام الالكتروني لبرنامج الشراكة من أجل التنمية (PFD SYSTEM) و القيمة المحلية المضافة (ICV)
- مشروع المختبر المركزي للنخيل
- مشروع مركز النمذجة في مجمع الإبتكار مسقط
- مشروع تعزيز 1
- مشروع الشراكة مع الصندوق العماني للتكنولوجيا
- مشروع كابلات عمان لتعزيز القيمة المحلية المضافة وتدريب وتأهيل الكوادر العمانية
- مشروع نقل تقنية إنتاج الذخائر

- **مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من السياسات الاقتصادية العالمية التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتُعنى وزارة المالية بتطبيق قانون الشراكة بين القطاعين بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات العامة وخفض تكاليف إنشاؤها وتشغيلها مما يسهم في تقليل الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة.

القطاعات الرئيسية لمشاريع الشراكة:

الخاتمة

نأمل في ظل تحديات الفترة الراهنة تضافر جميع الجهود بغية الوصول إلى تطلعات وآمال خطط التنمية الشاملة، من خلال الاستناد إلى الأساليب الناجعة التي تلتزم بمعطيات الواقع وتقديرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة والتي تفضي إلى رؤى يتم في ضوئها تحديد المسارات لتحسين الأوضاع الحالية من أجل مستقبل أفضل.

أخيراً نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للسلطنة تحت قيادة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ .

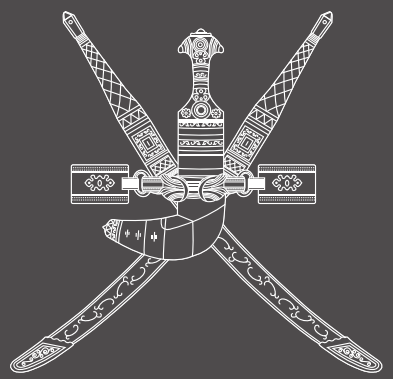

2021

الميزانية العامة للدولة

ميزانية الأساس

MOF 2021 ©

www.mof.gov.om